

الإيجاز بال حذف (حذف المسند في الجملة الفعلية)
دراسات نحوية دلالية

[Al-Madinah International](#)
[University](#)

Shah Alma, Malaysia
Dr.abdallah@mediu.edu.my

د/ عبدالله البسيوني
قسم اللغة العربية
كلية اللغات- جامعة المدينة العالمية
شاه علم - ماليزيا

بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حَتَّى يصير ساقطاً⁽²⁾ ، كما ذكر كثرة الحذف في موضع آخر بقوله : " وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير " ⁽³⁾ .

موضوع المقالة

حذف المسند في الجملة الفعلية :

أجاز الباقولي حذف المسند في الجملة الفعلية إذا دلَّ عليه دليل قبله أو بعده ، كما أجاز حذف فعل الشرط وقيام أمّا مقام مهما فيه ، كما ذكر حذف الفعل بعد (لو) الواقعة بعدها أن وجوباً، كما ذكر حذف فعل القول ، وذلك على النحو التالي :

1- حذف الفعل مع الفاعل لتقدم ما

يفسره :

ورد ذلك في قول الله تعالى (وَجَعَلْنَا لَكُمْ

فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)

[الحجر / 20] قال فيه : (مَنْ) في موضع

النصب بفعل مضمر ، والتقدير : وجعلنا لكم

فيها معاش وأعشنا من لستم له برازقين ،

فأضمر " أعشنا " لأن ما تقدم تفسير له ،

ولا يجوز أن يكون (مَنْ) في موضع الجر

بالعطف على الكاف والميم لأنه لم يُعَدَّ اللام

(4) 0

كما ورد في قول الله تعالى (رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي) [إبراهيم / 40] ، قال فيه: أي واجعل من ذريتي مقيم الصلاة ؛ فحذف الفعل لأنَّ ما قبله دليل عليه ، ولا يكون التقدير : رب اجعلني ومن ذريتي مقيم الصلاة⁽⁵⁾ 0

يتبع الباقولي في رأيه السابق البصريين ، حيث ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز⁰

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على

أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام

العرب قال الله تعالى (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي

تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) [النساء/1] بالخفض وهي

قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات ،

وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة وبحيى بن

وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ورواية

الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث⁽⁶⁾ ، كما

ورد في قوله تعالى (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ

وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) [الحجر/20] ، فـ(من)

في موضع خفض بالعطف على الضمير

المخفوض في (لكم) فدل على جوازه⁽⁷⁾ 0

⁵ - كشف المشكلات 2 / 648

⁶ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي

الدين عبد الحميد 2 / 463

⁷ - المرجع السابق 2 / 464

² - الكتاب 1 / 24 - 25

³ - الكتاب 2 / 130

⁴ - كشف المشكلات 1 / 660 - 661

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ؛ وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور- والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه ولهذا لا يكون إلا متصلا بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز " (8) 0 ويسترسل البصريون في إثبات مذهبهم قائلين : " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما احتجاجهم بقوله تعالى (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) فلا حجة لهم فيه من وجهين : أحدهما : أن قوله (والأرحام) ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم وجواب القسم قوله (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) ، والوجه الثاني أن قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم ، وأما قوله تعالى (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ)[النساء/127] فلا حجة لهم فيه أيضا ؛ لأننا لا نسلم أنه في موضع جر وإنما هو في موضع رفع بالعطف

على الله ، والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن وفتيكم فيهن ما يتلى عليكم وهو القرآن⁽⁹⁾ 0 وأما قوله تعالى (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) فلا حجة لكم فيه ؛ لأنَّ (مَنْ) في موضع نصب بالعطف على (معايش) أي : جعلنا لكم فيها المعاش والعبيد والإماء⁽¹⁰⁾ ، مما سبق يتضح دحض كل فريق لرأي الآخر في هذه المسألة ، وكل منهم له حجة بحسب تقديره للمعنى ، كما يتبين تبني الباقلي مذهب البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المجرور وهو الراجح والمعمول به 0

2- ارتفاع الفاعل بفعل محذوف دلَّ عليه ما قبله :

ورد ذلك في قول الله تعالى (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [الشورى / 3] قال فيه : و (يُوحَى إِلَيْكَ) ، فمن قال (يُوحَى) كان قوله (الله العزيز الحكيم) مرتفع بفعل مضمحل دل عليه (يوحى) ، كرجال في قوله : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ) [النور / 36 - 37] ، ومن قال (يُوحَى) فهو ظاهر يرتفع لفظه (الله) به (11) 0

⁹ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد 2/ 467

¹⁰ - المرجع السابق 2/ 472

¹¹ - كشف المشكلات 2/ 1195

⁸ - الإنصاف ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد 2/ 466

يذكر الباقولي في الشاهد السابق جواز حذف الفعل إذا دلَّ عليه دليل ، وقد تحدث ابن هشام عن حذف المسند إليه في الجملة الاسمية (المبتدأ) وفي الجملة الفعلية (الفاعل) ثم تحدث عن المواضع التي يجوز للاسم فيها أن يكون فاعلا بتقدير فعل محذوف ، وأن يكون مبتدأ بتقدير خبر محذوف ، فرجح له أن يكون مبتدأ إذا لم توجد قرينة ترجح له الفاعلية ، وساق لذلك شواهد كثيرة في قوله : " إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا ، وكونه مبتدأ والباقي خبرا ، فالثاني أولى ؛ لأن المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت 00 فاما الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع أو بموضع آخر يشبهه أو بموضع آت على طريقته ، فالأول كقراءة شعبة (يسمح له فيها) بفتح الباء وكقراءة ابن كثير (كَذَلِكَ يُوجِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ) [الشورى/3] بفتح الحاء 000 فيمن رواه مبنيا للمفعول ؛ فإن التقدير: يسبحه رجال وبوحية الله 00 ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها ؛ لأنَّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل فيهن للفاعل 0

والثاني : كقوله تعالى (وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ) [الزخرف/87] فلا يقدر: ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله ؛ لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع ، وهو : (وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) [الزخرف/9] " (12) 0

مما سبق يتبين إقرار ابن هشام لجواز حذف المسند (الفعل) إذا دل عليه دليل ، وهذا إنما يكون مسائرا لميل العربية إلى الإيجاز إذا وجد دليل على المحذوف 0

3- ارتفاع الفاعل بفعل محذوف دلَّ عليه ما بعده :

ورد في قول الله تعالى (**وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ**) [الشورى / 39] ، قال فيه : إن شئت كان وصفاً - يَقْصِدُ بوصف هنا توكيد - للمنصوب قبله ، وإن شئت كان التقدير : " فهم ينتصرون " ، وقياس قول سيبويه أن يرتفع (هم) بفعل مضمر دل عليه (ينتصرون) لأنه قال: إذا قلت : إن تأتني زيد يضرب ، يرتفع " زيد " بإضمار فعل دل عليه " يضرب " ، والآية تدل على ما ذهب إليه من قوله : " أزيد إذا أتاك

¹² - مغني اللبيب ، تحقيق: د . مازن المبارك / محمد علي حمد
الله 806 / 1 - 807

تضرب " إذا جعلته جواباً ولم تنو به
التقديم⁽¹³⁾ 0

يتحدث الباقولي في الشاهد السابق عن
حذف الفعل إذا تلاه ما يدل على معناه ، وقد
ذكر ذلك أبوحيان ، حيث قال : " (هُمُ
يَنْتَصِرُونَ) صلة للذين ، وإذا معمولة
لـ (ينتصرون) ولا يجوز أن يكون (هُمُ
يَنْتَصِرُونَ) جواباً لـ (إذا) ، والجملة الشرطية
وجوابها صلة لما ذكرناه من لزوم الفاء
ويجوز هنا أن يكون (هم) فاعلاً بفعل
محذوف " (14) 0

وقد تحدث ابن هشام عن خروج (إذا) عن
معنى الشرطية إذا جاءت في مثل الموضع
السابق وذكر لذلك شواهد كثيرة قائلا : "
قوله تعالى (وَإِذَا مَا عَصَبُوا هُمْ يَعْفِرُونَ)
[الشورى/37] وقوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ
الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ)[الشورى/39] ، ف (إذا)
فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت
شرطية والجملة الاسمية جواباً ؛ لاقرنت
بالفاء مثل: (إِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ)[الأنعام/17]" (15) 0

المصادر والمراجع

¹³ - كشف المشكلات 1201 / 2

¹⁴ - تفسير البحر المحيط 499 / 7

¹⁵ - مغني اللبيب ، تحقيق: د . مازن المبارك / محمد علي حمد

الله 135 / 1

- إبراهيم أنيس . الأصوات اللغوية ، مكتبة
الأنجلو المصرية 1984م

- الأصفهاني (ت 502 هـ) ، تحقيق /

إبراهيم شمس الدين ، منشورات / محمد
علي بيضون ، دار الكتب العلمية - بيروت -
لبنان

- الألوسي . شهاب الدين السيد محمود
البغدادي (ت 1270 هـ) . روح المعاني في
تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، إدارة
الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي -
بيروت - لبنان

الباقولي . أبوالحسن علي بن الحسين
الأصبهاني . (ت 543 هـ) ، كشف المشكلات
وإيضاح المعضلات - تحقيق : د/ محمد أحمد
الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية
بدمشق ، مطبعة الصباح 1415 هـ - 1995م

- البيضاوي - ناصر الدين أبي سعيد عبد الله
بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي
المتوفي 685 هـ . تفسير أنوار التنزيل و
أسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ،
دار الفكر - بيروت

- الجرجاني . الشريف علي بن محمد .
التعريفات ، دار الكتب العلمية - بيروت -
لبنان [د.ت]

- الراغب الأصفهاني . أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل (ت 502 هـ). معجم ألفاظ مفردات القرآن الكريم - تأليف / العلامة أبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب

- رضي الدين . أبو الفضائل الحسن الاسترابازي (ت 715 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب - تحقيق د / عبد المقصود محمد عبد المقصود ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى 1425 هـ - 2004 م

- رمضان عبدالنواب .الدكتور . التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، و دار الرفاعي بالرياض 1404 هـ - 1983 م

- الزبيدي . محمد مرتضى الحسيني . تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : مجموعة من المحققين، دار النشر: دار الهداية

- الزمخشري . أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر الخوارزمي (ت 538 هـ) . الكشف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ). الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار النشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى

- الصبان . محمد بن علي (ت 1306 هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تأليف : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة [د0 ت]

- أبو الفضل العسقلاني أحمد بن علي بن حجر. الإصابة في تمييز الصحابة ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى 1412 هـ - 1992م

- القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671 هـ) ، الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي - تأليف: ، دار النشر: دار الشعب - القاهرة

- محمد حسن جبل . الدكتور . أصوات اللغة العربية ، الطبعة الثانية 1402 هـ / 1982م